مدارس ومعاهد إمام – خطيب
في تركيا ١٩٥١ – ١٩٩٤

د. أفراح ناثر جاسم
مدرس /قسم الدراسات التاريخية والثقافية /مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

تعد المدارس الدينية إحدى مميزات الحركات الإسلامية في تركيا لما لها من أهمية في إ مداد هذه الحركات بكوادرها المثقفة ثقافة إسلامية والتي تستطيع الوصول إلى مناصب حيوية في الدولة والمجتمع، وترجع جذور تأسيس هذه المدارس إلى عام ١٩١٣ إلا أنها لم تنل العناية اللائقة لذا تم توحيدها مع مدارس الواعظين وأصبح اسمها مدارس الإرشاد حتى تم إلغائها عام ١٩٢٤ بعد تأسيس الجمهورية التركية، لتعاود الظهور مرة أخرى في نفس العام تحت اسم مدارس ومعاهد إمام– خطيب، وقد شهدت هذه المدارس تطورات مهمة طيلة عقود القرن المنصرم، وهذه الدراسة محاولة للتعرف على هذه المدارس ومراحل تطورها.

المقدمة

يشكل تاريخ الحركات الإسلامية في تركيا محورا مهما من محاور تاريخ تركيا المعاصر لما لهذه الحركات من مميزات وجذور موغلة في القدم تمتد إلى عهد الدولة العثمانية. وقد حظيت هذه الحركات باهتمام الباحثين والمهتمين بتاريخ الجمهورية التركية منذ تأسيسها، ذلك إن الإصلاحات التي قام بها مؤسس الجمهورية التركية (مصطفى كمال أتاتورك) استهدفت في الأساس إبعاد تركيا عن جذورها الإسلامية وانتماءاتها الشرقية، والاتجاه بها

نحو الغرب عن طريق جملة من القرارات والقوانين ابتداء من العام ١٩٢٣ عندما ألغيت الخلافة في ٣ آذار ١٩٢٤ وأعلن الدستور الجديد عام ١٩٢٤ الذي نص على كون تركيا دولة جمهورية تستمد سيادتها من الشعب مرورا بجملة من القوانين الأخرى التي استهدفت تغيير حروف الكتابة وتوحيد التدريس وإلغاء المدارس الدينية وتغيير القوانين الشرعية وإلغاء المحاكم الشرعية وتغيير الأزياء والألقاب وغيرها والتي استمرت قرابة خمس سنوات.

خلقت هذه التغييرات والقوانين المتلاحقة وضعا من الاغتراب بين الشعب التركي وحكوماته، وهو ما اصطلح على تسميته بأزمة الهوية، إذ لم تستطع هذه القوانين إلغاء الشعور الديني من وجدان الناس رغم التغييرات الظاهرية التي شهدتها تركيا، وبقيت الحركات الإسلامية بمختلف تياراتها تعمل داخل الساحة التركية سواء بصورة سرية أو علنية وعلى كافة المستويات سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وكان أهم وسائل هذه الحركات والتيارات حقل التعليم.

هذه الدراسة محاولة بسيطة للتعرف على احد أهم روافد الحركة الإسلامية في تركيا وهي المدارس الدينية التي صدر قانون بتوحيدها تحت إشراف الدولة في العام ١٩٢٤، والتي تعرف بمدارس (إمام- خطيب) ومهمتها تخريج علماء دين وأئمة وخطباء للمساجد، لكن مهمتها تعدت ذلك لتسهم في رفد الحركة الإسلامية بعناصر ذات تربية إسلامية استطاعت الوصول إلى مفاصل مهمة في أجهزة الدولة.

. مدارس إمام – خطيب (النشأة والتأسيس)

يرجع اغلب المهتمين والمتخصصين في تاريخ تركيا الحديث تأسيس هذه المدارس إلى عام ١٩٢٤، عندما قرر أتاتورك (١٩٢٣- ١٩٣٩) توحيد التعليم وإلغاء التعليم الديني وإلغاء وزارة الأوقاف والشوون الدينية[١] غير إن البعض يرجع تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩١٣ إذ كانت مدارس الأئمة والخطباء تابعة لوزارة الأوقاف الهمايونية ومهمتها إعداد الأئمة والخطباء والمؤذنين، إلا إن هذه المدارس لم تنل العناية اللائقة لذا تم توحيدها مع مدرسة الواعظين حتى نهاية عام ١٩١٩ وأصبح اسمها مدرسة الإرشاد وكان خريجو هذه المدارس يتم تعيينهم أئمة في المواقع العسكرية البرية والبحرية ووعاظا في مراكز الولايات والألوية والأقضية، وقد أغلقت هذه المدارس مثل سائر المدارس الأخرى بقانون توحيد التدريس لعام ١٩٢٤[٢].

بعد صدور قانون توحيد التدريس عام ١٩٢٤ ألغيت مدارس الإرشاد وأصبح اسمها مدارس "إمام- خطيب" وأنشئت في العام نفسه ٢٩ مدرسة باسم " مكاتب إمام – خطيب " مهمتها إعداد موظفين دينيين وأئمة وخطباء في المساجد، لكن مع نهاية السنة التالية أغلقت خمس منها، ثم ما لبث إن أعيد افتتاح اثنين منها، وفي نهاية السنة الثانية أغلقت ثمان مدارس أعيد افتتاح اثنين منها، وفي السنة الثالثة ١٩٢٦ أغلقت كل المدارس الدينية باستثناء تلك الموجودة في استانبول وكوتاهية وفي العام ١٩٣٠ أغلقت مدارس هاتين المدينتين رسميا، لكنها استمرت عمليا حتى العام ١٩٣٣ وبذلك يكون عدد مدارس "إمام – خطيب" التي أنشئت في السنوات الأولى من عمر الجمهورية ثم أغلقت بكاملها ٣٣ مدرسة وبقيت هذه المدارس مغلقة حتى أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات من القرن العشرين[٣].

أدت عدة أسباب إلى افتقاد هذه المدارس لأهميتها تدريجيا والى نقصان عددها ثم إغلاقها بالكامل، ومنها توجه تركيا في التعليم نحو نهضة كبيرة في مجالات الزراعة والصحة والتقنية، وقد انعكس ذلك بشكل كبير على

توجه الطلاب نحو مجالات جديدة تحقق لهم إمكانية واسعة في مجال العمل اولا و عدم العناية بهذه المدارس وعدم توفير العناية الكافية لطلابها، إلى جانب إن الدولة بذلت جهودا واسعة لنشر المؤسسات التعليمية التقنية ثانيا(٤).

كانت نهاية الحرب العلمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور، إيذانا بتقدم تركيا خطوة إلى الإمام لتكون جزءا من العالم الغربي مما حدا بها إلى الأخذ بالنظام الديمقراطي، ومن نتائج ذلك دعوة الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) إلى قيام تعددية حزبية، هذه التعددية كانت فرصة ذهبية للقوى الدينية المعارضة للاتاتوركية للتعبير عن نفسها بمساندة حزب وليد هو الحزب الديمقراطي ١٩٤٦ الذي أبدى مرونة كبيرة تجاه المسائل الدينية، وحتى لا يظهر حزب الشعب الجمهوري بمظهر العدو لهذه القوى، وحتى لا يخسر معظم أصواتها، سعى حزب الشعب الجمهوري إلى التودد لهذه القوى الإسلامية، فاجتمعت لجنة من الحزب مكونة من ١٧ عضو في ١٠ شباط ١٩٤٨ لمناقشة اقتراح بإعادة فتح مدارس "إمام – خطيب" وربطها برئاسة الشؤون الدينية التابعة لمجلس الوزراء، إلا إن الحكومة رفضت هذا الاقتراح وتقرر بدلا عنه فتح دورات للائمة والخطباء وتكون لمدة عشرة أشهر قلصت فيما بعد إلى ثمانية أشهر وبقيت عاملة حتى عام ١٩٥١(٥).

كانت المنافسة الحزبية إثناء الانتخابات عاملا أساسيا في إبداء مرونة اكبر إزاء المسائل الدينية بغية حصد اكبر عدد من الأصوات، وهذا ما نجح فيه الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠ إذ استطاع سحب البساط من حزب الشعب الجمهوري اثر فوزه الساحق في هذه الانتخابات، وقد استفادت مدارس "إمام – خطيب" من فترة حكم الحزب الديمقراطي التي استمرت حتى عام ١٩٦٠ إذ ألغت حكومة الحزب الديمقراطي دورات إمام – خطيب "التي لا تفي بالغرض" وأصدرت قرارا من لجنة مديري وزارة التعليم

الـوطني بتـاريخ ١٣ تشـرين الأول ١٩٥١ يقضـي بتحويـل دورات الأئمـة والخطبـاء ألـي مـدارس "إمـام –خطيـب"[٦] ذات سـبع سـنوات مقسـمة إلـى مرحلتين، متوسطة مدة الدراسة فيها أربع سنوات تليها المرحلة الثانوية ومدة الدراسـة فيهـا ثـلاث سـنوات، ويلتحـق بهـذه المـدارس كـل مـن أتـم المرحلـة الابتدائية من التعليم الإلزامي، وقد ارتبطت مدارس "إمام – خطيب" في هذه الفترة وحتى عام ١٩٥٨ بإدارة المدارس الخاصة وقد ارتفع عددها عام ١٩٥٨ إلى (٢٨) مدرسة وارتبطت منذ العام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧١ بالإدارة العامة للتعليم الإعدادي[٧].

- تطور مدارس ومعاهد إمام – خطيب

بقيـت مـدارس إمـام– خطيـب طيلـة عقـد السـتينات عـاملا مهمـا فـي الانتخابـات ومقصـدا للأحـزاب المتنافسـة فـي الانتخابـات، ففـي عهـد حـزب العدالـة (وريـث الحـزب الـديمقراطي) نالـت هـذه المـدارس اهتمامـا خاصـا إذ ارتفـع عـددها مـن (٤٥) مدرسـة فـي العـام الدراسـي ١٩٦٦– ١٩٦٧ إلـى (٨٤) في العام الدراسي ١٩٦٧– ١٩٦٨، أما عدد الطلاب فقد ارتفع من (١٣٤٧٨) طالبا إلى (٢٩١٣٢) طالبا، وفي تلك الفترة تم قبول الطالبات لأول مرة في مدارس "إمام – خطيب"[٨].

استمرت هذه المدارس بصيغتها حتى العام ١٩٧١ حين إلغى نظام ١٢ آذار ١٩٧١ الانقلابـي المرحلـة المتوسـطة مـن هـذه المـدارس، ورفـع عـدد سنوات المرحلة الثانوية من ثلاث إلى أربع سنوات[٩].

شـهد بدايـة عقـد السـبعينات وتحديـدا فـي العـامين ١٩٧١ – ١٩٧٣ ظهـور أول حزب إسلامي بقيادة الدكتور نجم الدين اربكان الذي أسس حزب النظام الوطني ١٩٧١ ثم حزب السلامة الوطني ١٩٧٣، والذي كان حجر الزاوية في التشـكيلات الائتلافيـة الحاكمـة خـلال عقـد السـبعينات، إذ شـارك فـي ثـلاث

ائتلافات حاكمة، مرة مع اليسار بزعامة بولنت أجاويد ومرتين مع اليمين بقيادة سليمان ديميريل فيما عرف ب (بالجبهة القومية) وقد قدمت هذه الائتلافات شرعية لنمو بنية قوية للحركات الإسلامية[١٠]. تمثلت في إعادة تنظيم مدارس "إمام – خطيب" بدءا من تعديل الاسم الذي أصبح بموجب القانون (١٧٣٩) والصادر في عام ١٩٧٣ "معاهد إمام – خطيب " وصولا إلى فتح المرحلة المتوسطة من هذه المدارس، وكذلك السماح لخريجي هذه المعاهد بدخول الجامعات التركية، وحددت وظيفة "معاهد إمام – خطيب" ب إعداد عناصر تلبي الاحتياجات الدينية مثل الإمامة والخطابة والتدريس في دورات القرآن"، وبموجب هذا القرار تم افتتاح العشرات من معاهد "إمام – خطيب"[١١]. إذ ارتفع عدد هذه المعاهد حتى عام ١٩٧٩ إلى (٣٣٥) مدرسة، وخاصة في عهد حكومات " الجبهة القومية " اليمينية، ويعود السبب في ذلك إلى إن الأحزاب اليمينية كانت ترى إن هذه المدارس مصدر لتربية كوادر يمكنها إن تقف في وجه التيارات اليسارية والماركسية[١٢].

بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ جمد فتح معاهد "إمام – خطيب" جديدة بناء على تعليمات مجلس الأمن القومي، لكن الاختراقات لهذا القرار تعددت، ففتح معهد في تونجيلي في عام ١٩٨٥ واثنان في حي قارتال في استانبول وكذلك معهدان في استانبول في عام ١٩٨٤، كما افتتح العديد من المعاهد في الأناضول، وفي محاولة للتحايل على قرار تجميد افتتاح معاهد جديدة انتشرت ظاهرة افتتاح "فروع" لمعاهد قائمة بدءا من العام ١٩٩١[١٣].

وقد شهدت فترة الثمانينات اهتماما بهذه المدارس على الرغم من قرار التجميد إذ سمح عهد حكومة توركوت اوزال الانفتاحي١٩٨٩ – ١٩٩٣ والمرجعية الدينية لاوزال في دعم معاهد " إمام – خطيب " لتصل نسبة خريجيها إلى (٢٠%) من خريجي المدارس المتوسطة، خاصة بعد السماح لخريجيها بالالتحاق بالجامعات وفي مختلف الاختصاصات[١٤]. إذ أصبح

عدد طلابها في العام ١٩٩٠ – ١٩٩١ (٣٨٠) مدرسة يدرس فيها (١٠٠،٣٠٠) طالبا ازدادت في العام ١٩٩٤ – ١٩٩٥ إلى (٣٩٢) مدرسة يدرس فيها نحو (١٧١،٤٣٩) طالبا وفتحت معاهد "إمام – خطيب" ثانوية للفتيات رغم إن خريجاتها لا يمكنهن العمل كواعظات إلا إنهن أصبحن يعملن معلمات في مراكز تحفيظ القرآن، إذ بلغ عدد الدارسات في معاهد "إمام – خطيب" الإعدادية (٥٩،٩٨٣) طالبة وفي القسم الثانوي (٢٣،٨٠٥) طالبة[١٥].

رغم هذا التطور الذي شهدته معاهد " إمام – خطيب " إلا أنها لم تسلم من مضايقات الأوساط العلمانية ومحاولاتها بين الحين والأخر غلق هذه المعاهد خاصة وإنها كانت إحدى آليات حزب الرفاه الإسلامي خلال عقدي الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، إذ كانت الرافد الذي يمد الحزب بكوادره المثقفة المتعلمة والتي حاول الحزب من خلال قرار قبول خريجي هذه المعاهد في الجامعات التركية وفي مختلف الاختصاصات الوصول إلى مناصب مهمة في الدولة والجيش[١٦]، ومما تجدر الإشارة إليه إن معاهد "إمام – خطيب" كانت تشهد طفرات مهمة في ظل الحكومات العلمانية تحديدا، ففي سبع حكومات رأسها سليمان ديميريل انشئت (٣٠٠) مدرسة وفي عهد تانسو تشللر (١٩٩٣-١٩٩٦) انشئت (٨٠) مدرسة، وفي حكومة واحدة لمسعود يلماز افتتحت (٢٣) مدرسة وفي حكومة بولنت أجاويد بنيت (٣٣) مدرسة[١٧]، وربما يعود السبب في ذلك إلى محاولة كسب تأييد الشعب التركي الذي ضاق ذرعا بالعلمانية والظهور بمظهر أكثر ديمقراطية.

وعلى الرغم من المضايقات المتكررة التي تعرضت لها مدارس ومعاهد (إمام- خطيب) التي كان أشرسها كان في عهد حكومة حزب الرفاه ١٩٩٦ -١٩٩٧، إذ تعرضت هذه المدارس إلى حملة شديدة قادتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي التركي، وكانت من ضمن (١٨) مطلبا واجب التنفيذ قدمها العسكر لحكومة اربكان في ٢٨ شباط ١٩٩٧ بغرض

حماية العلمانية، وكان ابرز هذه المطالب ما يتعلق بتقييد انتشار التعليم الديني وذلك بزيادة مدة التعليم الإلزامي من ٥ سنوات إلى ٨ سنوات بهدف لقطع الطريق إمام الالتحاق بمدارس "إمام– خطيب" وعددها آنذاك (٥٥٠) معهدا تضم نحو نصف مليون طالب، ولا يقتصر خريجوها على العمل كأئمة وخطباء، إذ وصل العديد منهم إلى مراكز عليا في أجهزة الدولة وتولى بعضهم مناصب وزارية ونيابية[١٨] وزيادة سنوات التعليم الإلزامي يعني إلغاء المرحلة المتوسطة من معاهد "إمام – خطيب" وبالتالي تقليص عدد طلابها وصولا إلى إغلاقها.

بعد إقصاء حكومة حزب الرفاه عام ١٩٩٧ تعرضت المرحلة المتوسطة من معاهد "إمام – خطيب" إلى الإغلاق وابقي على المرحلة الثانوية فقط على أساس إن الطالب عندما يكون في سن ألـ (١٤) على الأقل، مما يحدد رغبته في الحصول على تعليم ديني، وعلى هذا الأساس شهدت هذه المعاهد منذ عام ١٩٩٧ وحتى اليوم تراجعا كبيرا في عدد طلابها وزاد من هذا التراجع إن حكومة مسعود يلماز منعت عام ١٩٩٧ دخول خريجي هذه المعاهدالى الاختصاصات المختلفة في الجامعات باستثناء كلية العلوم الدينية (الإلهيات)، ويذكر إن عدد طلاب معاهد "إمام – خطيب" تراجع من نحو (٢٠٠) ألف عام ١٩٩٧ إلى (٨٤) ألف عام ٢٠٠٣– ٢٠٠٤[١٩] ارتفع هذا العدد قليلا بعد ما أعلنت حكومة حزب العدالة والتنمية عن نيتها تقديم مشروع قانون يتيح لخريجي هذه المعاهد دخول اختصاصات أخرى في الجامعات، فعاد الإقبال على الانتماء إليها، وبعد ما كان المنتمون إلى معاهد "إمام – خطيب" من طبقات اجتماعية مختلفة، أصبح (٩٠%) من ألمنتمين إليها من الأناضول (الأرياف) ومن الفقراء[٢٠].

وبعد محاولات حثيثة استمرت لسنوات نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تموز ٢٠٠٩ في استحصال قرار من مجلس التعليم

العالي يسمح لطلاب المرحلة الثانوية من معاهد "إمام – خطيب" بالتقديم للالتحاق بكليات في غير تخصصاتهم بدءا من العام الدراسي ٢٠١٠، وقد كان القانون الصادر في العام ١٩٩٧ يفرض على خريجي هذه المدارس بان لا يتقدموا إلا للكليات الدينية، وذلك بطريق غير مباشر، إذ انه كان يخصم من مجموع درجات هؤلاء الطلاب عشرات الدرجات لدى تقدمهم لامتحانات القبول في الكليات الأخرى، وهو ما كان يعدم فرصهم في الالتحاق بها مقارنة مع زملائهم من خريجي المدارس الحكومية، وينص التعديل الأخير على عدم خصم درجات من مجموع الدرجات الحاصل عليها طلاب هذه المعاهد[٢١].

وفي تطور أخر دعا الجيش التركي خريجي كليات العلوم الدينية بالتقدم لشغل وظائف شاغرة داخله في خطوة غير مسبوقة داخل تلك المؤسسة العسكرية التي غالبا ما حكمت بالطرد أو بعقوبات قاسية على أي عسكري يبدي مظاهر تدين أو يثبت انتمائه إلى احد التيارات الإسلامية[٢٢].

- **تمويل معاهد إمام – خطيب**

تشير إحصائيات المديرية العامة للتعليم الديني في وزارة التربية الوطنية عن العام الدراسي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ إلى إن معظم معاهد "إمام – خطيب" وبنسبة (٨٥%) منها يمول من الأهالي في حين لا تتعدى نسبة مساهمة الدولة (٩٥،) وان (٦٥،٧٥%) تمولها مؤسسات الأوقاف والجمعيات الخاصة و (١٩،٢٥%) بالتعاون بين الأهالي والدولة بل إن الأهالي شيدوا عشرات الأبنية في انتظار افتتاحها وتحويلها إلى معاهد "إمام – خطيب"[٢٣].

إلا إن إحصائيات أخرى تشير إلى إن إدارة الشؤون الدينية التابعة لمجلس الوزراء قد قدمت في الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٩ دعما ماليا إلى (٥) ألاف مدرسة دينية (١،٥) مليار ليرة تركية وبلغت إسهاماتها في بناء المدارس الدينية العليا نحو (٥١٥،٥٨٠) مليون ليرة منها (١٩٣،٣٨٦) مليون ليرة عام

١٩٨٩، وقد قدمت خلالها منحا دراسية كلفتها (٩٥٣،٩٩٥) مليون ليرة لـ (١٨،٩٣١) طالبا ويتبع هذه الإدارة (١٢) بيتا لتضييف طلاب العلم الديني في المرحلتين الثانوية والجامعية، وتؤدي هذه الإدارة دورا رئيسيا في إخضاع الدين وممارساته لسلطة الدولة[٢٤].

- **مناهج الدراسة في معاهد إمام – خطيب**

حددت المادة (٣٢) من القانون الأساسي لوزارة التربية الوطنية مناهج التعليم في معاهد "إمام – خطيب"، ويضم المنهاج معظم الدروس التي تدرس في الثانويات الرسمية، مضاف إليها دروس دينية خاصة، فضلا عن دروس اختيارية لمن يرغب من الطلاب، أي إن المنهاج يتألف من ثلاث مجموعات أو وحدات دراسية وهي:[٢٥]

١- دروس الاختصاص: وهي الدروس الدينية التي تميز هذه المعاهد عن غيرها من المعاهد الرسمية والمهنية، وتمنح هذه الدروس معرفة أساسية للطالب تخوله إن يكون إماما أو خطيبا في المساجد أو موظفا في دوائر رئاسة الشؤون الدينية، وتضم دروس الاختصاص الدينية (القران الكريم واللغة العربية وعقائد وفقه وتفسير وحديث وسيرة وتاريخ الأديان وخطابة عملية) والحصة الكبرى من هذه الدروس من نصيب القرآن الكريم واللغة العربية ويختلف إعطاء هذه الدروس من صف إلى آخر.
٢- دروس الثقافة العامة: وهي الدروس المعطاة في الثانويات العامة الرسمية وتشمل هذه المواد،لغة وأدب تركي وعلم نفس وفلسفة وتاريخ وتاريخ الثورة التركية ومبادئ الاتاتوركية وتاريخ الفن وجغرافيا ورياضيات وعلوم بيولوجية وصحة وفيزياء وكيمياء ولغة أجنبية وتربية بدنية وعلوم وثقافة دينية.

٣- دروس اختيارية: ويتم اختيارها من قبل الطالب تبعا لرغبته وميوله وتشمل الرسم والرياضة واللغة الأجنبية والحاسوب والآلة الكاتبة والخط العربي والتذهيب والسباحة وغيرها.

يتبين من منهاج الدراسة في معاهد "إمام – خطيب" أنها لا تتطلب من الطالب مهارات فنية وبالتالي فهي تختلف عن المعاهد المهنية وفي الوقت نفسه تختلف عن الثانويات العامة الرسمية لان الدروس الدينية في هذه المعاهد هي نمن صلب المنهاج المقرر وتعادل (٤٠%) مقابل (٦٠%) ما تبقى من دروس الثقافة والعلوم في حين إن دروس الدين في الثانويات العامة هي دروس إضافية إلى المنهاج، أي إن معاهد "غمام – خطيب" وبسبب دروسها في الثقافة والعلوم فإنها تعد طلابها للوظائف الدينية وكذلك للدخول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي مما يعني إن لهذه المعاهد وضعا خاصا يميزها عن المدارس الأخرى[٢٦].

يرى البعض إن خريجي هذه المدارس والمعاهد يفوق حاجة تركيا من الأئمة والخطباء بـ (٣٠) ضعفا إذ يتخرج من معاهد "إمام – خطيب" الثانوية سنويا نحو (٥٣،٥٥٣) ألف طالب في حين إن تركيا بحاجة إلى نحو (٢٢٨٨) غماما وخطيبا وموظفا دينيا سنويا فيما ينخرط ما تبقى من الخريجين في مؤسسات الدولة الأخرى، وفي استطلاع للرأي يتبين إن القسم الأعظم من خريجي هذه المعاهد يرغب في الالتحاق بكلية الحقوق (٢٩%) ثم كلية إدارة الأعمال (٢٠%) فكلية الإلهيات (٨%) والطب (٦%) والهندسة (٦%)، فيما يرى (٣٤%) من طلاب هذه المعاهد إن المهنة الأكثر احتراما هي علماء الدين يليها مهنة الطب (٢٨،٤%) فالتعليم (٩،٨%)[٢٧].

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

١ – عمق وتجذر الروح الإسلامية داخل الشعب التركي على الرغم من مرور أكثر من ثمانين عاما على تمسك تركيا بالعلمانية،مما يعني إفلاس هذا النظام وفشله في إلغاء الدين من وجدان الناس، كما فشل في قطع تركيا عن انتمائها الشرقي رغم المحاولات الحثيثة لجعلها جزءا من العالم الغربي.

٢- امتلاك الحركات الإسلامية التركية لوسائل واليات على مستوى جيد من التنظيم والفاعلية استطاعت من خلالها إثبات وجودها والمحافظة على ديمومتها، وكان من ضمن هذه الوسائل حقل التعليم الديني لتوفير عناصر وكوادر ذات تربية إسلامية صحيحة، استطاعت من خلالها الوصول إلى مناصب مهمة في أجهزة الدولة وفي المؤسسة العسكرية.

٣ – يعكس التطور التاريخي لمدارس ومعاهد إمام – خطيب التي تمثل الرافد المهم والأساسي للحركات الإسلامية، رغم المضايقات التي تعرضت لها عن إصرار الحركات الإسلامية على إثبات وجودها، ومن

جهة أخرى عكس هذا التطور عدم قدرة الأحزاب والحكومات العلمانية على إلغاء دور الدين في الحياة العامة والسياسية.

٤ – وفرت المناهج التي تدرس في معاهد إمام – خطيب والتي تشمل فضلا عن دروس الاختصاص الدينية، دروس في مختلف المجالات بالإضافة إلى الدروس الاختيارية التي توفر للطالب إمكانية ممارسة هواياته، أي الجمع بين مناهج الدراسة الدينية والدراسة العامة وفر هذا لطلاب هذه المعاهد أفق علمية وفكرية وثقافية أوسع من طلاب المدارس العامة أو المدارس المهنية.

Imam-Hatip Schools In Turkey
١٩٥١ – ١٩٩٤

Dr. Afrah Nathir Jassim
Lecturer | Historical and Cultural Studies Dept |
Regional Studies Center

Abstract

Religious schools are one of the features of Is lamic movements in Turkey that provid it with Islam society. These schools ic educated cadres that could get powerful seats in the stat and have been established in ١٩١٣ but did not get the demaud interest, thus it have been united with the schools of preachers and named guidance schools until it have been cancelled in ١٩٢٤ after the establishment of Turkish republic, and then appeared again in the same year under the name of Imam– Hatip schools which witnessed important

developments during the last century, the study is a try know these schools and the stages of development.

الهوامش والمصادر

(١) دينا شحاته، " الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص ١٥٤.

(٢) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)، (القاهرة :٢٠٠١)، ص ٣٠٤.

(٣) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، (بيروت : ١٩٩٨)، ص ١٥١.

(٤) السيد، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٥) خليل علي حيدر، " الإسلاميون في تركيا " متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، إسلام اون لاين. نت، ص ٢ ؛ نور الدين، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٦) محمد نور الدين، " العلمانية والدين والدولة في تركيا "، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الموقع إسلام اون لاين. نت، ص ٣.

(٧) السيد، المصدر السابق، ٣٠٧.

(٨) المصدر نفسه ؛حيدر، المصدر السابق، ص ٢.

(٩) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص ١٥٤.

(١٠) " الأحزاب الإسلامية في تركيا... نظرة في التجربة "، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الموقع www. Almoslim.net، ص ١.

(١١) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، ص ص ١٥٤ – ١٥٥.

(١٢) حيدر، المصدر السابق، ص ص ٢ – ٣.

(١٣) نور الدين، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(١٤) مصطفى عاشور، " توركوت اوزال... والمد الإسلامي في تركيا "، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الموقع إسلام اون لاين. نت، ص ٢.

(١٥) السيد، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(١٦) محمد حرب، " آليات الحركة الإسلامية في تركيا "، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص ١٣٥.

(١٧) سيد عبدالمجيد، " المؤسسات التعليمية في تركيا صراع طويل تحسمه العلمانية" في إبراهيم خليل العلاف وآخرون، تركيا الصراع على الهوية، تحرير لقاء مكي، ملف خاص، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الموقع www. Al-jazeera.net، تشرين الأول ٢٠٠٦.

(١٨) وليد رضوان، تركيا العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠ – ٢٠٠٠، (بيروت : ٢٠٠٦)، ص ص ٢٧٣ – ٢٧٤.

(١٩) محمد نور الدين تركيا الصيغة والدور، (بيروت : ٢٠٠٨)، ص ١١٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢١) " تركيا : مرحبا بخريجي المدارس الدينية "، متاح على شبكة المعلومات الدولية، الموقع
www. Lojainiat.com

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة...، ص ١٥٧.

(٢٤) كريم محمد حمزة و دهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، (بغداد :٢٠٠٢)، ص ٦١.

(٢٥) نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة...، ص ص ١٥٨ – ١٥٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠.